الاقتصادية

النفط الكويتي يرتفع إلى 65,6 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 25 سنتا ليبلغ 65,65 دولارا للبرميل، بارتفاع نسبته 0,4٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

«الأنباء» تنشر خطة الحكومة لإصلاح الخلل المالي حتى 2020

3 ركائز رئيسية لبرنامج الإنفاق الاستثماري الحكومي

مشروعات بصناعة البتروكيماويات.. تنمية الجزر الشمالية.. إنجاز ميناء مبارك

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

محمود فاروق

تسابق الحكومة الكويتية الزمن لاعادة هيكلة الايرادات العامة للدولة وخلق اقتصاد لا يعتمد على النفط كما هو في الوقت الحالي، وبحسب وثيقة حكومية حصلت «الأنباء» على نسخة من خلال زيادة الانفاق الاستثماري للحكومة وضبط الانفاق الجاري وتنويع مصادر الايرادات غير النفطية، وتنشر «الأنباء» تفاصيل الخطة الحكومية العاجلة لاصلاح الاختلال المالي بالاقتصاد الكويتي 2019/ 2020 في غضون 3 سنوات فقط.

استدامة المالية العامة

تقوم الحكومة باعتماد 4 آليات لتحقيق الاستدامة وهي:

1 ـ ضبط الإنفاق الجاري، وذلك بالحد من التوسع في المصروفات الحكومية، وضمان وصول الدعم الى مستحقيه، وتوجيه الإنفاق الاستثماري وفقا لمعايير محددة تحقق أقصى أثر تنموي.

2 ـ تعظيم الإيرادات من عوائد الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية محليا وخارجيا، بزيادة الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات وتنمية الجزر الشمالية وإنجاز ميناء مبارك.

3 ـ تنويع مصادر الإيرادات، بتفعيل الآليات اللازمة وتطوير منظومة الضرائب وفقا لما تم الالتزام به في مجلس التعاون الخليجي، ودراسة إعادة تسعير بعض السلع والخدمات العامة.

4 ـ رفع كفاءة تحصيل استحقاقات الدولة المتأخرة عن طريق ميكنة آليات التحصيل.

الحكومة ملتزمة بفرض ضرائب كما تم الاتفاق عليه بمجلس التعاون الخليجي

إعادة تسعير السلع والخدمات العامة في 2019/ 2020

برنامج لتسهيل دخول منافسين دوليين وحمايتهم من الاحتكار لخلق مركز تجاري عالمي

«القيمة المضافة» و«الرهن العقاري» و«الإعسار» و«ضرائب الشركات» أبرز مشروعات القوانين العاجلة

ولقياس نجاح خطة الحكومة في ذلك المجال تم وضع 4 مؤشرات للوقوف على مستوى الانجاز وهي زيادة الإيرادات غير النفطية للإيرادات العامة وزيادة الإنفاق الاستثماري لإجمالي الإنفاق وخفض الإنفاق الجاري لإجمالي المصروفات وخفض رصيد الميزانية للناتج المحلي الإجمالي.

تنفيذ برنامج التخصيص

تسعى الحكومة الى تغيير هيكل الاقتصاد الكويتي، بغرض تنويع الناتج المحلي الانتاجية وإعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال التوسع في التخصيص اعتمادا على مجموعة من الآليات أبرزها:

1 ـ التوسع بمشروعات الشراكة وتفعيل برنامج التخصيص بكل أنواعه (التملك، المشاركة، الادارة).

2 ـ مزيد من المشروعات بصناعات البتروكيماويات والتحويلية ودخول القطاع الخاص بها.

3 ـ حماية المنافسة وتسهيل دخول المنافسين الدوليين من أجل خلق مركز تجاري عالمي بجودة عالمية.

4 ـ تحسين بيئة ممارسة الأعمال وتهيئة مناخ الاستثمار من أجل إيجاد فرص عمل أكبر للمواطنين.

5 ـ مرونة الاسواق الداخلية وتسهيل الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية من خلال الاتفاقات الدولية.

6 ـ إزالة القيود التي تؤثر على ديناميكية القطاع الخاص في أسواق السلع وعناصر الانتاج.

ووضعت الحكومة في خطتها مؤشرات للوقوف على مستوى الانجاز الخاص بالمضي قدما في برنامج التخصيص وابرزها سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة استثمارات مشروعات PPP لإجمالي الاستثمارات وزيادة مساهمة الناتج غير النفطي بالناتج المحلي الإجمالي.

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وأوضحت الخطة الحكومية ضرورة تنويع القاعدة الانتاجية بزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة لتلك المشروعات وتنمية الابتكار ونقل التكنولوجيا.

كذلك وضعت الحكومة ضمن اهدافها حتى 2020 تفعيل وزيادة دور حاضنات الأعمال وإنشاء مراكز متخصصة للاستشارات والتدريب. وتشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد البيئي المرتفع مثل مشروعات تدوير النفايات، وكذلك المشروعات التي تعزز التشابكات القطاعية الأمامية والخلفية للاقتصاد الكويتي.

ولقياس معدل الانجاز في ذلك المحور الهام من الخطة وضعت الحكومة مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى التقدم واهمها زيادة الفرص وريادة الأعمال وخفض المدة اللازمة للحصول على الكهرباء وخفض المدة الضرورية لإتمام العمليات التجارية عبر الحدود وزيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة سنويا وزيادة درجة تنوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تنظيم سوق العمل

اكدت الحكومة ان الكويت تعاني من مشكلة اختلال التركيبة السكانية، حيث يشكل عدد المواطنين حوالي ثلث عدد السكان، لذلك وضعت الحكومة مجموعة من الاهداف الضرورية للفترة المقبلة وابرزها بناء استراتيجية لسوق العمل الكويتي ووضع خطة تدريب وتأهيل طموحة لرفع المستوى التعليمي للقوى العاملة الكويتية في القطاع العام. ورفع مستوى معايير اختيار العمالة الوافدة.

ووضع معايير انتقائية للتوظيف بالقطاع الحكومي للحد من تضخمه.

المتطلبات التشريعية والمؤسسية

وتحتاج الخطة الحكومية لاصلاح الخلل المالي مجموعة من التشريعات العاجلة التي يجب ان يتم الانتهاء منها خلال الفترة المقبلة وابرز تلك المشروعات المالية مشروع قانون الرهن العقاري. وتعديل القانون للسماح بخصخصة بعض وحدات قطاعي التعليم والصحة. ومشروع قانون بتعديل أسعار بعض السلع والخدمات العامة. ومشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة. ومشروع قانون ضرائب الشركات. ومشروع قانون الإعسار.

كما ستتم مراجعة التشريعات القائمة، وتعديلها، بما يسمح بإيجاد المناخ الصحي الداعم لتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإزالة كل أشكال الاحتكار، وتعزيز مناخ التنافسية الكاملة في الاقتصاد الكويتي.

توفير 3٪ من الاستهلاك بالطاقة المتجددة في 2020

مليارا دينار استهلاك الكويت من الوقود سنوياً

أحمد مغربي

قال مدير برنامج الطاقة المتجددة في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.أيمن القطان إن الكويت تستهلك يوميا نحو 350 ألف برميل نفط وهو ما يعادل مليارا دينار سنويا، لافتا إلى أن الكويت تستخدم أنواعا عديدة من الوقود سواء الغاز، أو زيت الوقود أو النفط.

وأوضح د.القطان خلال الندوة التي اقامتها إدارة الاعلام البترولي والعلاقات العامة في وزارة النفط أمس ان الكويت تسعى جاهدة لتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير بتوفير نحو 15٪ من الاستهلاك المحلي للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة.

وقال ان الكويت ستوفر نحو 3٪ من الاستهلاك المحلي للطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة في العام 2020، مبينا انه وبانضمام مشروع الدبدبة ستصل الكويت في العام 2020 الى انتاج حوالي 1,55 غيغاواط من الطاقة المتجددة وهو ما يعني حوالي 2 الى 3٪ بحسب نمو الاستهلاك المحلي.

وقال انه قد بدأ العمل بمشروع الابيرق بالتعاون مع جهاز الشراكة بين القطاع الخاص والعام «وهذا سيغطي نحو 1,7 غيغاواط وبهذا سنصل الى 5 او 7٪ من الاستهلاك المحلي والأمر يتوقف بحسب النمو في الاستهلاك خلال السنوات المقبلة، علما ان النمو في الاستهلاك في الكويت كبير وقد يصل الى 10٪ سنويا ولكنه بدأ في البطء في السنوات الأخيرة مع حملات الترشيد وغيرها».

د.أيمن القطان والشيخة تماضر الصباح في لقطة جماعية عقب الندوة

القطان: إنتاج الطاقة المتجددة سيصل إلى 1,5 غيغاواط بعد انضمام «الدبدبة»

ولفت الى انه إذا استقر الاستهلاك ولم يكن به نمو كبير «سنصل الى نسبة الـ 15٪ التي طرحها سمو الأمير سريعا، علما ان النمو في الاستهلاك في الدول المتقدمة قد يصل الى 2٪ فقط بعكس الدول النامية».

ولفت الى انه وبحسب المعطيات والمؤشرات فمن الممكن ان يصل مشروع الشقايا في 2030 الى المعدل المطلوب منه والنسبة المطلوبة وهي انتاج نحو 4 غيغاواط من الطاقة المتجددة ولوصول الكويت كلها الى معدل 15٪ في ذلك التاريخ تحتاج الى تنفيذ بقية المشروعات الأخرى كالمشروعات على أسطح المنازل وغيرها.

وقال ان التوقعات لنسبة استهلاك 15٪ في 2030 قد تصل بين 8 و10 غيغاواط بحسب النمو في الاستهلاك والشقايا كمشروع منفردا سيؤمن حوالي 4 غيغاواط، اما الكمية الباقية فستكون من أسطح المنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها.

وحول تكلفة الطاقة المتجددة وإذا ما كانت أوفر من أنواع الطاقة التقليدية افاد القطان بأن تكلفة الطاقة المتجددة متغيرة بسبب عدة عوامل، منها نوع الطاقة المتجددة نفسها إذا ما كانت رياحا او شمسية او كهروضوئية او غيرها وبحسب النوعية المستخدمة من المواد في هذه الطاقة وبحسب توقيت الاستخدام وغيرها من العوامل الأخرى وبهذا تكون في بعض الأحيان أعلى سعرا من الطاقة التقليدية ومرات أقل سعرا.

حددت السعر المستهدف للسهم عند 900 فلس

«أرقام كابيتال» توصي بشراء «وطني»

مصطفى صالح

أوصى شركة أبحاث ارقام كابيتال بشراء سهم بنك الكويت الوطني وحددت السعر المستهدف لسهم البنك عند 900 فلس بزيادة 16,3٪ عن السعر السوقي لسهم البنك. وعلق التقرير على النتائج المالية السنوية للبنك بنجاح البنك في تحقيق زيادة ملحوظة في صافي الارباح بدعم من نمو الهوامش والمكاسب الرأسمالية على الرغم من زيادة تكلفة الائتمان جزئيا، واشار التقرير الى ان الزيادة في المخصصات المحددة يعود الى تطبيق البنك للمعيار الدولي التاسع للمحاسبة. وأكد التقرير أن البنك لا يزال يتمتع بمستويات سيولة جيدة واستمرار تحقيق نمو في هوامش الفائدة والايرادات التشغيلية. وعرض التقرير لمجموعة من الهوامش والمؤشرات المالية للبنك، حيث وصل العائد على الاصول الى 1,2٪ وهو نفس العائد على الاعوام الماضية ومتوقعا ان يفوق 1,3٪ خلال السنوات الثلاثة المقبلة. ووصل معدل الاقراض الى الايداع 101,6٪ مقارنة بـ 104,5٪ العام الماضي، ومن المتوقع ان يصل الى اقل من 100٪ خلال الاعوام 2019 ـ 2020.

«شعاع» تنفي توقيع مستند للاستحواذ على «أموال»

قالت شركة شعاع كابيتال إنها لم توقع على أي مستند بخصوص الاستحواذ على شركة أموال الدولية للاستثمار. وأشارت الشركة في بيان لسوق دبي المالي إلى أنها ستبلغ السوق بالتطورات المتعلقة بهذه الصفقة، كما تقتضي القوانين والأنظمة. وأكدت الشركة أنها تحرص على الالتزام بصورة مستمرة بالأنظمة والقرارات لحماية مصالح السوق وعملائها على حد سواء. وفي المقابل، كانت شركة أموال الدولية للاستثمار المدرجة ببورصة الكويت قد أشارت في 21 يناير 2018 إلى أنها تسلمت من شركة شعاع كابيتال عرضا للاستحواذ على ما نسبته 100٪، أو ما لا يقل عن 75٪ من أسهم الشركة.

«سفن» توقع عقد مقاولة بمشروع الزور

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «سفن» توقيع عقد مقاولة من الباطن بقيمة 39,6 مليون دينار مع المقاول الرئيسي لمشروع مصفاة الزور الجديدة لمدة 26 شهرا. وقالت الشركة في بيان إلى البورصة الكويتية انها وقعت عقد تنفيذ الاعمال الحديدية والميكانيكية واعمال الانابيب لوحدة الكبريت بقيمة 28,5 مليون دينار.\ وأضافت انها وقعت عقدا بقيمة 11 مليون دينار لأعمال التركيبات الكهربائية لوحدة الكبريت مع المقاول الرئيسي لمشروع مصفاة الزور الجديدة للحزمة الثانية لصالح الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة.

«أركان» توقع عقداً مبدئياً لشراء عقار بـ 4 ملايين دينار

أعلنت شركة أركان العقارية على موقع بورصة الكويت أمس، عن توقيعها لعقد مبدئي لشراء عقار غرب أبوفطيرة بقيمة 3,9 ملايين دينار. وأوضحت الشركة في بيانها أن الأثر المالي سيتحدد عقب توقيع العقد النهائي. وكانت شركة أركان العقارية قد أعلنت الاثنين الماضي عن نتائجها المالية للعام المالي المنتهي في 31 أكتوبر 2017، حيث حققت نموا في أرباحها بنسبة 47٪ لتسجل 3,5 ملايين دينار.